# نظرية الإيديولوجيا اللغوية ومسارات التخطيط اللساني

## مقاربة بينية في ضوء اللسانيات النقدية


د. نعمان عبد الحميد بوقرة
كلية التربية والآداب، جامعة صحار، عمان.
nbouguerra@su.edu.om
https://orcid.org/0009-0006-9822-7474

د. عادل حمدان الرّديني
كلية التربية والآداب، جامعة صحار، عمان
Rudaini@su.edu.om
https://orcid.org/0009-0005-2213-0775



### الملخّص

يعدّ التخطيط اللساني أهم محرك لعملية التنمية اللسانية الشاملة في ارتباطها بمفهوم كلي لاقتصاديات المعرفة، والتي تتحكم في الحراك العلمي والتعليمي في أيّ بلد، وتضطلع اللسانيات النقدية بمهام عديدة أبرزها الإشراف على توجيه التخطيط المعيّن بما يخدم قضايا اللغة وضعا واستعمالا، في هذا السياق التركيبي تحاول هذه الورقة إماطة اللثام عن مفهوم الإيديولوجيا اللغوية في ارتباطها بتشكيل الهوية اللسانية، وأوجه تحريكها لسياسة التخطيط اللغوي، وعلى صعيد آخر نحاول استكشاف سبل استثمار اللسانيات الشعبية في الأبحاث المتعلقة بالتخطيط وبناء الهويات في ضوء مقاربة بينية تجمع بين مقدمات اللسانيات التطبيقية والتحليل النقدي للخطاب.



**الكلمات المفاتيح:** إيديولوجيا، لسانيات شعبية، لسانيات نقدية، تخطيط، لسانيات تطبيقية، دراسة بينية.

# LINGUISTIC IDEOLOGY THEORY AND THE PATHS OF LINGUISTICS PLANNING:AN INTERDISCIPLINARY

## APPROCH IN LIGHT OF CRITICAL LINGUISTICS

**Dr. Naaman Abdul Hamid Bouguerra**
College of Education and Arts, Sohar University, Oman.
Rudaini@su.edu.om
https://orcid.org/0009-0005-2213-0775

**Dr. Adel Hamdan Al-Rudaini**
College of Education and Arts, Sohar University, Oman.
nbouguerra@su.edu.om
https://orcid.org/0009-0006-9822-7474

ABSTRACT

Linguistic planning is the most important driver of the comprehensive linguistic development process in its connection to the overall concept of knowledge economics, which controls scientific and educational activity in In any country.

Critical linguistics undertakes many tasks, most notably supervising and guiding the specific planning in a way that serves the issues of language in terms of status and use.

In this structural context, this paper attempts to unveil the concept of linguistic ideology in its relation to the formation of linguistic identity. And its aspects of driving language planning policy, On another level, we are trying to explore ways of investing in popular linguistics in research related to planning and identity building in light of an interdisciplinary approach that combines the introductions of applied linguistics and critical discourse analysis.

**Keywords:** Applied linguistics, Inter-study-planning, Critical Linguistics, Popular, linguistics-Ideology.

## تنوير نظري

يتنزل القول في مسالك التخطيط اللساني والسياسة اللغوية ضمن سياق التمييز المركب بين اللسانيات التطبيقية بوصفها حقلا مستقلا عن اللسانيات النظرية من حيث الموضوع وأهداف الدراسة من جهة، والتمييز بين تطبيقات اللسانيات الموسعة من جهة ثانية؛ إذ تُبيِّن تعريفات مختلفة وجود مفهومين متوازيين للسانيات التطبيقية؛ مفهوم خاص يحصرها في تعليمية اللغات (Micro–Linguistique Appliquée)، وانشغالها بتدبير حلول عملية لمشكلات لغوية مرتبطة بالتعلم والاكتساب اللغويين، وآخر عام (Macro–Linguistique Appliquée) يدخل في مجالها كل ما يتصل بمجال الفهم والتواصل والاستعمال سواء كان في سياق تعليمي أو اجتماعي عام؛ فتنزّل الأسلوبية ودراسات تحليل الخطاب، ونظريات الاكتساب وصناعة المعجمات وتعليم اللغات بالحاسوب والتهيئة اللغوية والتخطيط اللساني، ودراسات الهوية اللسانية، ولغات الأقليات وغيرها ضمن هذا المفهوم العام، ويذهب كارتر Carter (Carter, 1993, p.3-4) إلى جعلها مجالا عاما لتطبيق النظريات والأوصاف والطرق اللغوية التي تسهم في حلّ كافة المشكلات اللغوية التي تعترض مستعملي اللغات في سياقات إنسانية واجتماعية وثقافية مختلفة، وبناء عليه ينظر إلى اللسانيات التطبيقية بوصفها مجالا بينيا متداخل الاختصاصات (Interdisciplinary)، متنوع المصادر والمرجعيات، توجه نظرية اللغة في اتجاهات ومنهجيات مختلفة، على الرغم من تكريسها الدائم لمسألة التعلم اللغوي ضمن أهم أولوياتها البحثية.

هناك موقفان يتعلقان بمسالك توجيه العمل في اللسانيات التطبيقية، فمن المختصين من يراها فرعا من علم كلي هو اللسانيات العامة لا تقوم إلاّ به، فلا يمكن للساني التطبيقي ممارسة عمله الميداني إلا إذا تسلح بأدوات من اللسانيات النظرية، وربما امتحن نظرياتها للإجابة عن إشكاليات واقعية تعترض الاستعمال اللغوي في التعلم وغيره، وكان من هؤلاء بلومفيلد وهايمز وهاليدي وبراون، وأتباع التوليدية في تصوراتهم للاكتساب اللساني (الحاج صالح، 2007، ص. 173)، أما الفريق الثاني، ممثلا بـ: دفيس (Davies) وكابلان (Kaplan) وشميت (Schmitt) وأغلبهم لسانيون تطبيقيون من الجيل الثاني؛ فيرونها مستقلة كلّ الاستقلال، بالنظر إلى ظروف نشأتها وغاياتها وإجراءاتها العملية، فإن كانتا تلتقيان في موضوع اللغة، فإنّ اللسانيات النظرية تهدف إلى وصفها وتفسيرها؛ بينما تتجه اللسانيات التطبيقية إلى

تبصّر مشكلات الاستعمال اللغوي في التواصل والتعلم، فليس من أهدافها –مثلا– تطوير النظرية اللغوية (Davies, 1999, p.15). إلا أنّ ويدسون (Widdowson) يجعل اللسانيات النظرية بالإضافة إلى علوم أخرى فروعا عن اللسانيات التطبيقية (الشويرخ، 2017، ص. 15)، ويبدو أنّ الإحالة على التصور الكلي للسانيات الميدانية هي التي توجّه العمل في اللسانيات التطبيقية، فإنّ أيّ لساني يعمل في مجال اللسانيات التطبيقية وتطبيقات اللسانيات هو لساني تطبيقي مادام يمارس البحث عن الحلول ميدانيا، منطلقا من معطيات واقعية غير افتراضية يقوم بجمعها وتصنيفها، متجنبا إلى حد بعيد سياسة اللغوي ذي الكرسي الوثير، بصرف النظر عن خلفيته المعرفية وموقفه الإيديولوجي تحديدا.

إنّ التخطيط اللساني من زاوية كونه لسانيات تطبيقية عامة يقوم على بناء التشريعات السياسية وتحليلها التي تخص اللغات في سياق وضعها التداولي، والمشكلات التي تعترض استعمالها واقعيا في بيئات مسيجة بتنوعات عرقية، ذات تنوعات ثقافية تشكل خطرا يحدق بالأمن اللغوي للجماعة الناشئة، وهذا ما يعرف بـ: الإيديولوجيا اللغوية (Linguistic Ideology)، حيث تتحكم هذه الأخيرة في العلاقة بين طبقات المجتمع، ومؤسساته الرسمية، ومواقف الأفراد تجاه المسألة اللغوية.

في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي أضحت دراسات السياسات اللغوية، وأبعادها التعليمية والثقافية والاقتصادية والتنموية تحتل موقعا مركزيا في اللسانيات التطبيقية، ثم عني بها في مرحلة التسعينات في سياق الدراسات المتعلقة بالتحليل النقدي للخطاب ومقارباته الإيديولوجية، خصوصا في المدرسة الفرنسية عند فوكو Foucault وبورديو Bourdieu وغيرهما (المحمود، 2015، ص. 35) و(ماكدونيل، 2001، ص. 183)، وذلك بغاية الكشف عن بنية الصراع (Struggle) الإيديولوجي الذي تنتجه الممارسة الاجتماعية (باكر، 2008، ص.137)، وأشكال ممارسة السلطة والنفوذ اللغوي على الجمهور، وأنماط السيطرة (بينتو، 2014، ص. 177) من خلال الخطابات المنجزة التي تظهر الصدام الدائم بينها، فالخطابات ليست مسالمة على الإطلاق (ماكدونيل، 2001، ص. 109) وصناعة الرأي العام وصياغته حول اللغة المختارة، واللغات الأجنبية، وكيفية تعليمها ونشرها ومستويات توظيفها، وضبط علاقة اللغات ببعضها في المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والثقافية والسياسية، وهذا من أجل تغليب رأي فئة سياسية

معينة، ترى الحقّ عندها لاعتبارات معينة لبناء الهوية (Identity)، وتشكيل الفكر المجتمعي، وتوجيهه نحو سلوك لساني معين.

انطلاقا من هذه الرؤية سنحاول مقاربة بعض هذه الأنظار التي قد يُغفل عنها عادة في حديث الخبير بوصف نظره حجة يعتد بها في مسالك القول الحجاجي، وفعل المناظرة عن البعد السياسي والإيديولوجي لممارسة التخطيط من حيث كونه تقنيات إجرائية للتهيئة والتعليم فقط، حيث يُظَن أنّ مسألة صناعة السياسات اللغوية والتعليمية هامشية بالنسبة إلى ركائز المعرفة التي يحتاج إليها اللساني في حقل اللسانيات التطبيقية والاجتماعية، ومن جهة أخرى فإن التعاطي مع التخطيط اللساني مطلب مهمّ في التفكير الاستشرافي للسياسات العامة والخاصة، بما فيها السياسات اللغوية؛ فقد غدا تحليل السياسات، وبناء السيناريوهات الجزئية والكلية المرتبطة بتصميم الخطط، في مجالات متعددة تكنولوجية ومعمارية وثقافية (قلالة، محمد سليم، 2017، ص ص. 144–139) جزءا لا يتجزأ من الدراسات المستقبلية في الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي لا ينبغي أن يخفى على اللسانيين والمهتمين بقضايا اللغة المختلفة.

## 1ـ ضبط المصطلحية

يعرّف كوبر Cober التخطيط من خلال الجهود المبذولة قصديا للتأثير في سلوك الآخرين، فيما يتعلق باكتساب أنظمة لغتهم، وكيفية توظيفها (كوبر، 1989، ص. 45)، ويشمل –أيضا– توجيه مواقفهم، وأفعالهم المعبّرة عمّا يعتقدونه حول لغاتهم ولغات الآخرين (العصيلي، 2023، ص. 283)، ويذهب ماكرورتي (Mc Groarty, 1997, 1) في تعريفه للسياسة اللغوية بوصفها مجموعة قرارات رسمية، وممارسات عامة سائدة تتحكم في تعليم اللغة واستعمالها، يمكنها أن تأخذ في الحسبان تفضيلات اللغة لدى مستخدميها، محكومة وموجهة بتدخل معياري من قبل من يملك سلطة القرار، وقوة تنفيذه. ولعل هذا المنظور هو ما أكده فيشمان Fishman بحرصه على السعي المنظم لحلول مشكلات اللغة على المستوى الوطني بشكل أنموذجي (فيشمان، 1973، ص. 23). وإلى مثل هذا المنظور اتجه فرغسون Ferguson –أيضا– في أبحاثه، وأصبح مصطلح التخطيط اللساني بارزا في أبحاث هوجين (Haugen, 1966) الذي ميّز بين اختيار الشكل اللغوي،

وترميزه وتطويره في مجالات عديدة تشمل الرعاية المؤسسية والثقافية للغة، ونبه كالفي Calvet من جهته إلى وجود تداخل بين المفهومين، الأمر الذي جعل بعض المختصين يوظف المصطلحين بإجراء الترادف فيهما، ويبدو له أنّ تقاليد البحث الأمريكي تختار مصطلح التخطيط اللغوي للدلالة على الجوانب التقنية، فتركز على جانب الأدوات وصيغ التدخل ومراحل بناء المخططات القابلة للتنفيذ، بينما تتجه المدرسة الفرنسية نحو مصطلح السياسة اللغوية (Language policy) بقوة؛ لهيمنة المقاربة التاريخية البنيوية التي أصبحت لاحقا مقاربة إيديولوجية (كالفي، 2009، ص. 05). وجدير بالذكر أن التخطيط اللغوي مصطلح لمفهوم قديم حلّ محل السياسة اللغوية مؤخرا لتدبير المسألة اللغوية، لا سيما بعد فشل سياسات التخطيط، وظهور المنعطف الحقوقي، والعدالة اللغوية وقضايا الأقليات اللغوية.

في السياق نفسه قسم كلاوس (Kloss, 1969) التخطيط إلى تخطيط مستند إلى وثائق وبيانات يُنطلق منها لاختيار القواعد التي يعتمدها اللغويون في صناعة الكتب التعليمية والمعاجم المتخصصة وكتب محو الأمية للكبار وغيرهم، أما تخطيط المكانة (المنزلة) فيتكفل به السّاسة عادة حيث يكلفون بإعطاء صبغة قانونية للغة في الدساتير، والنظم العامة الموجهة لاستعمالها المؤسسي داخل حيز ترابي محدد، ونادرا ما يسند أمر تقوية اللغة، وتأمينها للخبراء من اللغويين والتربويين، وقد يشمل تخطيط المكانة في ضوء مفهوم الانتشار اللغوي الذي سكّه (Robert Cooper, 1982) (بحثَ سبل نشر اللغة خارج حدودها الجغرافية الطبيعية بزيادة عدد المتكلمين بها لدوافع اقتصادية أو إمبريالية (سوان وآخرون، ترجمة العبد الحق، فواز وآخرون، 2019، ص. 218).

في سياق مقابل غدا مصطلح الإمبريالية اللغوية (Linguistic Imperialism) بوصفه موضوعا مركزيا في دراسات السياسات اللغوية النقدية دالا على حالة هيمنة اللغة الإنجليزية بوصفها لغة دراسية عالمية، أو لغة مشتركة، لكن يمكن تعميم هذا الوصف على دول أخرى تنتهج سبيل الهيمنة ذاته، وممارسة القوة ضد الثقافات واللغات الأخرى، مثل الإمبريالية الفرنسية التي مارست إستراتيجية مغايرة أكثر شراسة، وقمعا للغات الشعوب المستعمرة –على حد وصف إدوارد سعيد–، فإن كانت الإمبريالية الإنجليزية في مستعمرات إنجلترا سابقا حريصة على إحلال لغة محل أخرى، فقد حرصت الإمبريالية الفرنسية على تدريب المستعمَرين على

مماثلة أنفسهم بفرنسا الفرنسية لغة وثقافة وتاريخا، ثم واصلت عبر أقنعة الاستلاء في مرحلة ما بعد الاستعمار خطتها بأدوات ومؤسسات معروفة لتذويب شخصية الآخر في الذات الفرنسية (سعيد، 2008، ص. 289–207)، وفرض نموذجها الثقافي؛ أما الآن فإنّ إيديولوجيا العولمة تسعى بكل ما أوتيت من قوة مادية وإعلامية إلى قولبة الناس في الحياة الأمريكية، وأضحت الأمْرَكَة من خلال فرض اللغة الإنجليزية في كافة مستويات التعامل والتواصل المنوال المطلوب احتذاؤه حتى ممن يزعمون امتلاكهم لحرية صياغة ذواتهم، بيد أنهم يعيشون وهما اسمه وهم الخصوصية الإثنية والقومية (المسيري والتّريكي، 2003، ص. 57).

## 2ـ تشكيل الهويات ومسالك التخطيط اللساني

يبدو أنّ السياسة اللغوية، والتخطيط لها بوصفهما عملين متضامنين يحيلان على مفهوم كلي تقريبا تبرزه ممارسة مركبة قديمة ضاربة في التاريخ، من خلال اهتمام القدماء باللغة تحسيناً وتطويرا وإبداعا، حرصا على حمايتها وتداولها، وفهمها بين أكثر عدد من المتكلمين المنتمين إلى الجماعة اللغوية الواحدة؛ فقد تشكل لدى رواد الحضارات السالفة أن اللغات لا تحمي ذواتها (البريدي، 2019، ص ص. 26–22)، وإنما تحمى بخدمتها بشكل فردي أو جهود جماعية، والأمثلة على ذلك عديدة يطول المقام، وتتشتت بنا السبل ببسط القول فيها.

هذا ويلاحظ كالفي Calvet –من جانبه– أن القوى الاستعمارية تعمل بشكل نشط على نشر لغاتها، والتمكين لها لفرض هيمنتها على مستعمراتها السابقة، واستغلال المتكلمين الجدد لتحقيق مآربها الاقتصادية (سورايت، 2018، ص. 15)، عن طريق التسابق لافتتاح المراكز الثقافية، وبرامج البعثات العلمية المختلفة، وما تشكله تلك النخب على مدار الزمن من قوة ناعمة، يمكن أن تنخرط في مشاريع تثبيت الهيمنة اللغوية والثقافية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى ظاهرها اجتماعي وخيري تضامني، لكنها أنشئت خصيصا لبسط مزيد من الهيمنة الثقافية واللغوية، كنشاطات المعهد الصيفي الأمريكي (American Summer institute of Linguistics)، وقد تتكفل الأذرع الخفية داخل تلك البلدان بمهمة التنفيذ في حالة تعذر مباشرتها على حد وصف كالفي (كالفي، 2009، ص. 229).

ضمن هذا السياق المتصل ينبغي أن يشار إلى أنه بالرغم من أهمية تخطيطي

المنزلة والمتن في سياق التهيئة اللسانية (الفهري، 1998، ص. 158) فإنهما يحتاجان على سبيل التعضيد إلى أشكال أخرى من التخطيط يتصل أحدها بالاكتساب اللساني (Acquisition Planning)؛ فمن الضروري النظر في الكيفية التي تسمح بتعليم النماذج اللغوية المعينة واكتسابها، وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمحتوى المعرفي المراد تعليمه (بازي، 2019، ص. 45)، والنظر في سياسات تدريس اللغات الوطنية واللغات الأجنبية بالنظر إلى معطيات عرقية أو ثقافية أو اقتصادية براغماتية (داود، 2015، ص ص. 286–283)، وكذا المناهج والمقاربات التعليمية الكفيلة بتحقيق اكتساب فعّال وظيفيا. ويتصل الآخر بتخطيط الاستعمال (Usage Planning) الذي يشير إلى جهود توسيع المجالات التواصلية للغة أو مجموعة من اللغات خاصة بعد إدخال تعديلات على رؤى سياسية موجهة لمنزلة تلك اللغات، كمحاولات تقليص نفوذ اللغة الفرنسية، وتوسيع مساحة استعمال اللغة الإنجليزية في المعاملات الرسمية، والتدريس الجامعي، بحجة عالمية اللغة الإنجليزية، ووسمها بأنها لغة علمية مشتركة (Langa franca)، على ما في هذا الوصف من مغالطات قد تخفى على بعض المختصين، ناهيك عن الجمهور.

ومهما يكن من أمر فإن للتخطيط اللساني ممارستان داعمتان؛ تتمثل الأولى في التخطيط الاعتباري (Prestige Planning)، الضامن لهيبة اللغة، واحترامها من خلال التأثير الذي يؤديه المثقفون من فلاسفة وفقهاء وشعراء وكتاب فكر في التعبير عن احترام اللغة، وتعزيز قيمتها الروحية والرمزية في المجتمع. وربما يسبق هذا النوع بتخطيط المكانة، أو يسايره ويتداخل معه، فيعززه، كما يعزز الاكتساب والاستعمال لدى الجمهور، وبالإضافة إلى هذا ينبغي التنبيه إلى أهمية تخطيط الخطاب (Discourse Planning) بوصفه ممارسة مؤثرة في اعتقادات مستعملي اللغات وسلوكهم، وهنا تتوسط المؤسسات المعنية وظيفة مناقشة الناس تصريحا أو تضمينا من أجل التأثير في مواقفهم اللغوية، وتوجيهها الوجهة الذي يرتضيها صناع السياسة اللغوية العامة؛ فتشكيل الممارسات اللغوية الاجتماعية مهمة مؤسسية بالدرجة الأولى يفتح من خلالها النقاش حول المعتقدات اللغوية المختلفة (لوبيانكو، 2006، ص. 2/800)، وسيكون الأمر منوطا بالمدرسة، بوصفها فضاء للممارسة التعليمية الموجهة، ذات التأثير الرمزي الذي تكرسه السلطة، والتي توجهها اتجاها محددا لبناء الهوية المفترضة، أو إعادة صياغة الموجود منها سلفا بالتعديل، كما تقوم دور

العبادة في بلداننا والإعلام بأشكاله واتجاهاته بالوظيفة الدعائية اللازمة لصناعة الرأي اللغوي العام (ساندروز، 2009، ص. 26)، وإمكان إنشاء حوار شعبي بنّاء عبر التواصل الجواري لمؤسسات المجتمع المدني. فمشاركة الجمهور في مصير اللغات مطلب ضروري، ولعل سلوك هذه الممارسات سيسمح بنجاح عمليات التخطيط اللساني المرتهنة بمدى تحقق ثلاث وظائف أساسية هي: أ- الوظيفة التوجيهية، ب- الوظيفة التنظيمية، ج- الوظيفة الإنتاجية (الإبراهيمي، 2013، ص. 187). ويضمن من ناحية أخرى صياغة تخطيط متوازن يضمن للغة مكانتها ووظائفها الاجتماعية والثقافية المنوطة بها.

إنّ التخطيط اللغوي سلوك موجه يسعى إلى تعزيز التفاعل العرقي والتواصل العالمي وبناء الهوية القومية، أو إعادة صياغتها وفق نمط ثقافي معين، وهي أهداف قد تبدو متعددة، ومتضاربة في كثير من الأحيان؛ فقد تسعى السياسة اللغوية في بلد ما إلى التوحيد اللغوي عبر اتّباع أسلوب التسامح اللغوي، وضمان حد مقبول من الحقوق اللغوية (Language Rights)، مما يفسح المجال لشتى الممارسات اللغوية لكي تتسابق نحو الصدارة بفرص متكافئة في السوق اللغوية (Linguistic marketplace)، وقد تسعى أخرى إلى اتباع سياسة قمعية لا تعترف فيها بحقوق الأقليات اللغوية (Linguistic minorities) بالذريعة نفسها، وهي حماية الوحدة اللغوية والنسيج الاجتماعي الجامع (الأوراغي، 2002، ص ص. 57-56). وتحقيق ما بات يعرف بأسطورة الأمن اللغوي (Linguistic Security) الذي يبدو غير ممكن تحقيقه، بل على العكس من ذلك أصبح انعدام الأمن اللغوي، خصوصا في البلدان المتخلفة، سيد الموقف (Top of form linguistic insecurity) (الربيعي، ندى فاضل، والزبيدي، وعباس، 2020، ص.112)، وربما عُزي ذلك إلى عوامل أبرزها الهيمنة الثقافية بوساطة تكنولوجيات الاتصال الرقمي التي حلّت ضمن الخطة الإمبريالية الجديدة لما بعد الاستعمار محل الغزو العسكري طريقة مثلى لإدارة الحرب الثقافية الباردة ضد العالم غير الأمريكي (Calvet, p.283-298)، وما تشهده مواقع التواصل الاجتماعي من حرب كلامية في كثير من بلدان العالم الثالث، والمنطقة العربية ذات التكوين الإثني بين أنصار التعريب وخصومه من أنصار اللغات الوطنية الأخرى أو أنصار الفَرْنَسَة والأَنْجَلَزَة خير دليل على عمق المشكلة اللغوية، والتحديات التي تواجهها المجتمعات في مستوى السلم الاجتماعي والثقافي، وتعزيز الوحدة اللغوية.

لعلّ هناك مشروع يقضي بإعادة صياغة العلاقات اللغوية وفق مفهوم العولمة الأمريكية التي تنزع إلى تعميم الإنجليزية واستبدالها بجميع الألسن بدعوى مواكبة التطور المعلوماتي، مع ما في ذلك من تقويض لجملة القيم الإنسانية والخصوصيات الثقافية، حتى بات الإنسان المعاصر مجرد عبد مستهلك لقيمها المادية، مترنحا بين الإيديولوجية الصلبة والسائلة، ومنصاعا للسلطة القهرية للرأسمالية الأمريكية الجديدة (المسيري والتريكي، 2003، ص. 220)، وفي إطار تطبيق سياسات النظام العالمي الجديد ومفهوم العولمة القائمة على الاستغلال البشع للموارد الطبيعية والبشرية، يتم تجنيد النخب المحلية لتنفيذ مخططات الدول الغربية، وبدلا من استعمار الشعوب بالأسلوب القديم، تتم أمركتها وكوكلتها (نسبة إلى الكوكاكولا)، وتحل الكوكاكولانية محل الكولونيالية، الأمر الذي يعقد مسار السياسات اللغوية الوطنية، وسبل تنفيذها في الدول النامية، والعربية منها على وجه الخصوص، ويجعل وجود المجتمعات، وخصوصياتها أمام اختبار صعب يرهن بقاءها الوجودي (سوندرز، 2009، ص ص. 26–13).

يشير جون جوزيف John E. Joseph من جهته إلى أن ربط اللغة بالهوية هو خطوة نحو أنسنة اللسانيات (جوزيف، 2007، ص. 300).

## 3- في العلاقة بين التخطيط واللغة والسياسة

إن العلامة اللغوية –كما نعلم– هي تركيب بين شخصين منظمين اجتماعياً في عملية تفاعل أشكالها محدّدة سلفاً بفضل التنظيم الاجتماعي، وظروف المشتركين، وهي إيديولوجية في صميمها، لذا ترى فيها الماركسية خطابا مضمرا للصراع الطبقي، الأمر الذي يشي بعدم فهم اللغة وإبداعاتها بعيداً عن القيم الإيديولوجية التي تصاحبها، ويرى آخرون مثل: لو بريبارا (Lo pripara, 1979) ومينيني (Minmini, 1994) أنه بات واضحاً أن السيطرة السياسية تمارس حتى في غياب الحكم المباشر من خلال عمل تركيب القوة الرمزية المسيطرة غير المرئية، ودوماً كان هناك نوع من بسط الهيمنة من قبل الطبقة التي تستعمل اللغة الأجنبية مقابل اللغات المحلية أو الفصحى مقابل العاميات، ويظهر ذلك جليا في توزيع الثورة والأعمال على خريجي الجامعات الغربية، والتعليم الأجنبي الذي تقدمه المدارس العالمية في أغلب الأقطار العربية (الغوث، 2020، ص.84). ولعل هذا ما عناه فوكو لما قرر عدم مسؤولية

موضوع المعرفة عن إنتاج مجموع المعارف فيما إذا كانت مفيدة أو مقاومة للسلطة، وإنما السلطة وعمليات الصراع هي التي ستحدّد أشكال اللغة ومجالاتها الممكنة، وهي على حدّ زعمه ليست مجموع ما كان يظن أنّه صحيح، بل هي مجموع السير والمواقف الغريبة، والانحرافات التي أمكن الحديث عنها، ولا وجود لمعرفة بدون ممارسة خطابية محددة، فكل ممارسة خطابية تتحدد بالمعرفة التي تكونها، وهاهنا داخل فضاء الترابط تتحدّد لا محالة علاقة الإيديولوجيا بالعلم (فوكو، 1987، ص ص. 170–168) و(باكر، 2018، ص ص. 97–57)، أما تخيّل لغة أو مجتمع محايد خاليين من القيم السياسية الممارسة للقوة وعبرها فهو تخيل حالم كتخيل إمكان مقاومة انتشار اللغات الأجنبية أو نفوذ إحداها، والعالم اليوم بات قرية صغيرة يتشكل من هويات هجينة، فأصبح التحدث بأكثر من لغة عرفاً، والتحدث بواحدة استثناء في الغالب خصوصا مع ما تفرضه فتوحات الذكاء الاصطناعي وتحدياته الرقمية.

أكد شانون (Shannon, 1999) وشيفلين Shiefflin وولارد (Woolard, 1998)، وغيرهم ارتباط الممارسة الخطابية بالإيديولوجيا الموجّهة للسلطة السياسية التي تمارسها المؤسسة، وهي المسؤولة بطريقة ضمنية عن تشكيل الوعي الجمعي إزاء اللغة، وطرائق تدريسها، أو نشرها، وسبل توظيفها في مستويات أدائية محددة سلفا؛ إذ يفترض تعليم اللغتين مثل أيّ إجراء لأي سياسة لغوية وتخطيط لغوي معنى سياسيا محددا تزامناً مع الإيديولوجيات الشاملة، والتواريخ المحددة في بيئات واقعية حقيقية للصراع والفرص والمصادر والعلاقات بين المجموعات. وبناءً عليه لا ينظر إلى السياسة اللغوية الداعمة للثنائية اللغوية –دائما– نظرة إيجابية من ناحية إيديولوجية؛ فقد عدّ خبراء التربية ثنائية اللغة في كندا تنازلاً سياسياً لقومية كوبيك؛ على الرغم من تحقيقها لقيمة الثراء التربوي الاجتماعي، ويمكن أن تكون التربية ثنائية اللغة في الولايات المتحدة إجراءات لمحاربة الفقر في مجتمع الطلاب الأمريكيين المكسيكيين المحرومين (Shneider, 1976)، بينما ينظر أيضا إلى سياسة التوحيد اللغوي بوصفها عاملاً جامعاً للمحافظة على الأمن اللغوي (Linguistic security)، والنسيج الاجتماعي، ويرى آخرون عدم الاعتراف بحقوق الأقليات اللغوية، ومصادرة خصوصياتها الثقافية واللغوية انتهاكاً لمبادئ العدالة الاجتماعية (Linguistic equality)، وهو الأمر الذي يدفع بإلحاح إلى ضرورة الاعتناء بتخطيط الخطاب (Discourses Planning) لتفسير عمل السياسة، وتأثيرها على

الرأي العام خصوصاً في ظروف النزاع والصراع الهوياتي، وسيكون من المهم منهجياً إيجاد تفاسير موضوعية للغة الخطاب السياسية بوصفه ممارسة وفعلا كلاميا مركبا، متعدد الأغراض ضمن إطار نظرية التخطيط اللساني العامة، ولعلنا نشير هنا إلى مقاربات التحليل النقدي للخطاب، ومرجعيات اللسانيات الشعبية، وما يمكن أن يقدمه هذان الحقلان من نقد وتحليل للظواهر البين خطابية في صيرورة عمل المخطط اللساني، وتدبير السياسات.

ينظر إلى اللغة -إذا- بوصفها هدفاً إشكالياً عميقاً لعمليات التخطيط الواعي للسياسة المتخذة في بيئة لغوية معينة، وهي نفسها الوسيط الخطابي الذي تشكّل عبره المواقف والرؤى العقدية تجاه اللغة المراد التمكين لها في التداول؛ فاللغة موضوع ووسيلة وهدف في الوقت نفسه، ومن خلالها يبسط القول في السياسة اللغوية وحمولتها الإيديولوجية.

في هذا السياق تطرح فوداك R.Wadak تصورا يقوم على مجموعة من الأسئلة البحثية، تروم توضيح منهج تحليل خطاب السياسات اللغوية، وأبرزها: أ- كيف ندرس السياسات؟ ما أسئلة البحث التي تتمخض عنها منهجيات بعينها؟ ما أجناس النصوص ذات الأهمية في دراسة السياسات اللغوية؟ هل ندرس الوثائق التي تقترح السياسات أم التي تنفذها؟ (حسني، 18/107-133، 2017)، أو نركز على تصورات السياسات اللغوية الرسمية، أو على تنفيذها من خلال الكتب التعليمية والبرامج الدراسية؟ أو نركز على المواقف والتجارب البشرية مع السياسات؟ أو على نقاشات الساسة والإعلاميين؟ فهذه الأسئلة، وما تفترضه من مضمرات معرفية ومنهجية جديرة بتدبر المختصين في مجال دراسات اللغة العربية، وتعليمها.

## 4- اللغة بوصفها إيديولوجيا

يعني مصطلح الإيديولوجيا (Ideology) في الجهاز المصطلحي السياسي، على الرغم من تعدد تعريفاته لدى المفكرين، واختلاف مرجعياتهم الفلسفية (ميغري، الشمري، 2017، ص ص. 42-40) نسق الأفكار والتصورات المبدئية التي يصوغها نظريا فرد أو نخبة تمثل رؤيتها للعالم والوجود الإنساني في ضوء التجربة الإنسانية وتراكماتها السلوكية والمعرفية، ويدعى إلي الإيمان بها جمهور من الناس، فإذا ما رسخت هذه التصورات في العقول أضحت عقيدة يصدر عنها السلوكان

الفردي والجمعي، وبهذا التعريف تصبح الإيديولوجيا من حيث هي نظام من التفكير المجرد المسؤول الرئيس عن السلوك الإنساني، ومختلف مظاهر مراسه اليومي، كما يتأسس تبعا لذلك الخطاب الإيديولوجي؛ وهو الخطاب المعبر عن رأي صاحبه بناء على المرجعية الفكرية والعقدية المتبناة، أما مصطلح الإيديولوجيا اللغوية (Language Ideologies) فيعبر عن نظام القناعات المجرد المرتبط باللغة بوصفها سلوكا لغويا اجتماعيا، من جهة تأثيره على خيارات مستعملي اللغة في المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي (Baker, 57) و(عصيلي، 2003، ص. 802)، وتتحكم الإيديولوجيا في السياسة اللغوية، والقرارات المتخذة إزاء اللغة بمختلف أنساقها الثقافية والاجتماعية، واستعمالاتها في سياق التخطيط اللساني، وإجراءات التهيئة اللغوية في محيط اجتماعي، وجماعة لغوية معينة؛ لذا يطالب كثير من المختصين في شأن التدبير اللغوي بضرورة الاهتمام بالخطاب الدائر حول إيديولوجيا اللغة، ونقدها (شملان، 2/155)، وإحلاله محلا خاصا ضمن النزعات العلمية التي تعنى بتاريخية اللغة، ومكانتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، وعلاقتها بالهوية الفردية والجمعية، فالنصوص المتراكمة حول الموقف من اللغة يمكن أن تحلل بوصفها خطابا إيديولوجيا يعكس التفاعل الاجتماعي اللغوي، واستراتيجيات توجيه آراء المجتمع، وسلوكه اللغوي، الأمر الذي يتحول إلى مجال خصب لسلسلة من الدراسات البينية الميدانية، يتحكم في صياغتها التحليل النقدي للخطاب. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن سلفرستين (1979) (Silverstein) كان أول من استخدم مصطلح الإيديولوجيا اللغوية ضمن حقل اللسانيات الأنثروبولوجية للدلالة على نسق من القناعات حول اللغة المستخدمة، تتشكل في بنية من المسوغات والمبررات لتراكيب اللغة، واستعمالاتها الملحوظة، وتشير أدبيات الكتابة في هذا الموضوع إلى ارتباطه بمراكز القوة والسيطرة والنفوذ الاجتماعي، الأمر الذي يدفع إلى انخراطه في حقل بيّني متراكب الاختصاصات هو: «التحليل النقدي للخطاب»، وتتبين العلاقة بينهما في تحول التحليل النقدي للخطاب إلى ممارسة تحليلية تروم الكشف عن الإيديولوجيا الضمنية في اللغة والخطاب (طوليفنسن، 2003، عدد20، ص. 142–19)، بغض النظر عن استعمال اللغة أداة للتعبير عن الرؤية الإيديولوجية في الممارسة السياسية والإعلامية. وتطرح الدراسات الخاصة بالإيديولوجيا اللغوية طرائق بحث قددا لدراسة أبعاد العلاقة بين الهويات والمواقف والقناعات تجاه

اللغة من حيث نظامها ومستوياتها الأدائية وأشكال استخدامها، فمنها: 1- استعمال المسح الميداني (Surveys) لتقييم مواقف واتجاهات الأفراد تجاه اللهجات واللغات الوطنية والأجنبية في بيئة لغوية معينة، ويحدث أن يوزع الخبراء استبيانات محددة الهدف على عينة عشوائية أو مختارة بحسب الغرض من الدراسة، ومنها: 2- استعمال المدونات اللغوية الشفوية والمكتوبة (Corpus)، ومعالجتها كميا، بحثا عن أنماط الاستعمال اللغوي في عينات ضخمة جدا، وقياس نسب الصيغ والتراكيب والمفردات الدالة.

إنّ هذا التحليل لا يستهدف آراء المستخدمين، ومواقفهم المعلن عنها، فبحوث المدونات ذات طبيعة استقرائية تستعمل فيها أنماط التكرار اللغوية لتوليد عناصر كمية تفسر وفقا للخصائص الوظيفية المستهدفة، ولعل من أهم أساليب تحليل المدونات أسلوب تحليل الكلمة المفتاحية (Keyword) الذي طبقه باكر Baker وفيتزيمان Fitzsimmons، وتعتمد دراسات الإيديولوجيا اللغوية على منظور تحليل الخطاب، حيث شدّدت ميسين Messing في دراستها على نجاعة تحليل الخطاب اللغوي؛ بغية الكشف عن المعنى الإيديولوجي الضمني، بوصفه قوة ناعمة، يمكن الاهتداء إليها من خلال تفكيك ارتباطات اللغة بالسياق الاجتماعي؛ إذ هو المسؤول عن تكوينها وتوظيفها وتداولها، ويميل رازفون Razfon (2005) -أيضا- إلى دراسة الممارسة الإيديولوجية تطبيقيا عبر تحليل نسقها الخطابي، وسيصبح بالإمكان إجراء تصنيفات تقييمية للكاتب إيديولوجيا، وكذا تثمين آرائه (الشويرخ، 2017، ص ص. 107-106).

## 5- الإيديولوجيا اللغوية بين دراسات الخطاب الصفي واللسانيات الشعبية (Folk linguistics)

يعد الخطاب الصفي (Classroom discourse) الذي يمثّل جملة الممارسات اللغوية والتفاعلية بين المعلم والمتعلم داخل الصف الدراسي لتناقل المعرفة -أيضا- مجالا حيويا لتحليل الإيديولوجيا اللغوية خطابا وممارسة، حيث أقصيت أنماط التفاعل والخيارات والممارسات ذات الصلة باعتماد المدخل الكمي والنوعي، لإحصاء المواقف وتفسير سلوك المعلمين والمتعلمين خصوصا في الدراسات الأمريكية، أما البريطانية فقد اعتمدت المقاربة الإثنوغرافية القائمة على اندماج

المُلاحظ في التفاعل الصفي للتمكن من الرؤية الداخلية، ولسائل أن يسأل عن جدوى إقحام الإيديولوجيا في الممارسة التعليمية، وللإجابة عن هذا السؤال يركز تحليل الإيديولوجيا اللغوية على كشف اتجاهات وقيم فكرية سائدة، وممارسات موجهة عند المعلمين والمتعلمين، والكتب التعليمية، والمنهاج التعليمي برمته.

في إطار اللسانيات الشعبية يمكن الاعتناء باستقصاء تصورات وآراء غير المتخصصين حول اللغة وقضاياها، أو ما يعرف بالتصورات الشعبية، ودراسة ما تنتجه هذه التصورات والمواقف من خطابات مشحونة بآراء زائفة ومغلوطة غالبا يتداولها الناس حول لغتهم أو لغات الآخرين، الأمر الذي يعبر عن رؤية فردية أو جماعية للغة نسقا واستعمالا، ويمكن أن تكون النصوص الرقمية التي تتيحها مواقع التواصل الاجتماعي على الصفحات العامة في الفيس بوك خصوصا نموذجا ثرا لمثل هذه التصورات من حيث شكلها ومضمونها، وقد أدرك المتخصصون أهمية هذه التصورات الشعبية وخطرها (ميغري والشمري، 2017، ص ص. 47–44–32)، ولعل النظر إليها نظرة علمية متفحصة بوصفها أدوات يمكن أن تساعد في حلّ إشكالات اللغة في الاستعمال، والممارسة الرسمية بمختلف مستوياتها الوظيفية اليومية، فالاهتمام بآراء غير المتخصصين حول اللغة وقضاياها المختلفة في الواقع لا يعني تبنيها أو رفضها بقدر ما يشكل قاعدة بيانات تسهم في تطوير حلول يقدمها المختصون للمشكلات اللغوية اليومية في التواصل والتعليم بناء على الحاجات والميول والرغبات، وهذا النظر لطالما أكده المختصون الذين وجهوا إلى ضرورة الاعتناء باللسانيات الشعبية تخصصا واعدا في اللسانيات التطبيقية المعاصرة؛ فالناس العاديون لهم ما يقولونه بخصوص التعددية اللغوية، ونمط التعليم، وحاجاتهم التواصلية في المدرسة والإعلام والمؤسسات الأخرى، فهل يتم الإنصات إليهم من قبل صناع السياسات، وواضعي المخططات؟!

مما ينبغي التنبيه إليه أن كل لغة أو لهجة تحمل بين طياتها معاني تاريخية وثقافية مختلفة لمجموعات مختلفة من الناس، الأمر الذي ينتج عن ذلك تشكل توجهات متباينة تجاه تعلم اللغات (بريكلي، 69–66)، واستعمالها في سياقات معينة، فالصعوبات التي يواجهها بعض المتعلمين في تعلم لغات بعينها قد تكون نتيجة مواقف سلبية سابقة، تتضمن رفضا متعمدا لقيم ثقافية وممارسات اجتماعية تمثلها هذه اللغات، فعلى فرض ارتباط الموقف اللغوي بوجهة النظر المؤسسة على

حجة الواقع والتاريخ هل سيقبل المتعلم العربي -مثلا- على تعلم اللغة العبرية تحت قيمة الانفتاح على اللغات خارج سياقات وظيفية محددة مثل انفتاحه على تعلم الصينية أو الروسية أو التركية؟ قد نشهد يوما في إيديولوجيا التطبيع انتهاج سياسية لغوية منفتحة على تدريس اللغة العبرية في الجامعات، وربما في مستويات التعليم ما قبل الجامعي.

تستمد اللسانيات الشعبية مشروعية وجودها من مشروعية وجود مجالات ذات أهمية اجتماعية وحضارية وتاريخية واقتصادية في عصرنا مثل: الأدب الشعبي والطب الشعبي والفلك الشعبي والزراعة الشعبية، والبلاغة الشعبية (عبد الحي، 2017، ص. 122) حيث يهتم الأنثروبولوجيون والإثنوغرافيون بآراء غير المختصين في مثل هذه المجالات الحيوية، ويبنون عليها تصورات ونظريات ومقاربات عديدة توصف بأنها رسمية وعلمية، لذا ليس بدعا أن يهتم بهذا الحقل في إطار اللسانيات التطبيقية في أحدث تمثلاتها. ونشير في هذا المقام إلى انضواء رأي غير المتخصص في مفهوم «شعبي»؛ فدارس الفلك والكيمياء والرياضيات بالنسبة إلى المجال اللغوي المتخصص هو شعبي -أيضا-، وهذا الذي يؤسس لما يعرف بالفكر العامي، كما أنّ دراسة قناعات الناس، وما يؤمنون به تجاه استعمال اللغات واللهجات أو تعلمها مما يندرج في إطار قناعاتهم الثقافية، وتجاربهم الخاصة مهم جدا بالنسبة إلى مجالات عديدة، مثل مجالات ومفاهيم: اكتساب اللغة الثانية، التوحيد اللغوي، والتعددية اللغوية والوعي اللغوي والعدالة اللغوية والأمن اللغوي.

تتجه الدراسات التطبيقية المعاصرة إلى اتّباع مقاربات مختلفة في التحليل أبرزها المقاربة المعيارية التي ترى تلك القناعات مفاهيم خاطئة ينبغي تصحيحها وتقويمها بقيمة معيارية. ولعل من الموضوعات التي تتقاطع فيها معارف المختصين مع آراء وقناعات غيرهم موضوع السياسة اللغوية، فصانعو السياسات يؤثرون ويتأثرون بآراء الجمهور الذي له بلاغته الخاصة في التعبير عن الموقف إزاء اللغات، وسلوكه المشاهد الذي يكشف عن قيمة فعله اللغوي، ومن ثم الطريقة التي ستمثل بها اللغة مجتمعيا، والمكانة التي ستحظى بها رسميا أو طبيعيا، والأشكال الأدائية المفضلة في المؤسسة وخارجها، وهذا الفهم يقضي بأن اتخاذ القرار السياسي في حق اللغة يكون جماعيا، لا تنفرد به جهة معينة؛ فالعامة والخبراء والساسة يتعاونون إيجابيا لاعتماد قرارات تعود بالمنفعة العامة على الفرد والمجتمع، ولا يتحقق

ذلك إلا بالرجوع إلى دراسات اللسانيات الشعبية في انفتاحها على قضايا التعددية اللغوية والسياسة والتخطيط والهندسة اللغوية، خصوصا في المجتمعات المتعددة الثقافات واللغات. ولا يخفى على ذوي النظر الحصيف أن غياب الفعل التشاوري لصالح هيمنة الانفراد بالرأي يؤديان غالبا إلى الوقوع في الارتجالية التي تعني الفشل والسقوط السريع لأيّ مشروع.

لعلنا نحتاج في سياق ضبط المفاهيم إلى تحديد جملة من التصورات المترابطة سياقيا، تعبر عنها مصطلحات ذات دلالات زئبقية مثل: القناعات (Belieg) من حيث هي افتراضات يعتقد فيها المرء الصحة أو الخطأ والتوجهات التي تمثل تقسيم الشخص لشيء ما على نحو إيجابي أو سلبي (Attitude) بوصفها وظائف للقناعات الشخصية المعبر عنها، والموجهة للسلوك، أما مصطلح رأي (Opinion) فيشير إلى الحكم الصادر من شخص تجاه موقف أو شخص أو سلوك تفاعل معه في ظروف معينة، ويذهب مذكور في هذا الصدد إلى أن التوجه موقف متخذ بطريقة ضمنية تجاه شيء ما، وعندما يعبر عنه يصبح رأيا، وإذا شاطر الفرد قناعاته مع الآخرين، وعبر عنها يشكل ما يعرف بالرأي العام (Public Opinion)، أو القناعات الشائعة التي عادة ما تصاغ لغويا في أمثال سائرة أو شعارات دعائية أو تعابير مسكوكة (متكلسة) يُروج لها إعلاميا أو عبر خطابات دعاية سياسية حزبية وجماهيرية مفعمة بالقيم المعلبة، وهي في المستوى اللغوي الحجاجي مليئة بالمتناقضات التي تحول الخطاب الحجاجي إلى فعل سوفسطائي يعجّ بالادعاءات.

من المفاهيم المؤسسة والموجهة للإيديولوجيا العامية ما يعرف بالمعرفة الشعبية (Knowledge) في مقابل المعرفة العلمية، أو الإيديولوجيا العالمة، ويفيدنا هذا المفهوم في التمييز بين المعلومات التي يعرفها من تلقى تدريبا أو تكوينا علميا نظريا أو تطبيقيا حول اللغة، ومن لم يحظ بفرصة في ذلك عبر التعلم المؤسس الرسمي (حجة المؤسسة)، وفي هذا المنظور تتنزل وظيفة الخبير بوصفه صاحب سلطة موثوق في مرجعيتها على تقديم المعرفة السليمة والتجربة اللازمة للإنسان ليتكيف مع المحيط الذي يعيش فيه، ويتمكن من مواجهة المشكلات التي تواجهه في ضوء المعارف اليومية المتوصل بها بعامل الحاجة الماسة، حيث تستبعد كل المعلومات التي لا يعدّ العلم بها مطلبا ملحا في سياقات معينة، مع التحرز بإمكان تحول حجة الخبير إلى وسيلة للادعاء -أيضا- خصوصا إذا استعين بخبراء

معينين، وإغفال آخرين بسبب التحيّز المذهبي أو غيره لفرض رؤية معرفية موجهة لسياسة لغوية معينة دون أخرى، فتجارب البلدان متباينة، ومثلما يشرع الاعتداد بها استئناسا، يشرع النظر في الخصوصيات اللغوية والثقافية للمجتمعات، الأمر الذي يفيد بصياغة النظرية من واقع الاستعمال الحي للغات لا تسليط التجارب الأخرى، وإسقاط نظرياتها على وقائع مختلفة. هذا وتعتمد اللسانيات الشعبية أربعة مناهج في تحليل معتقدات الناس اللغوية؛ هي: أ- المنهج التقليدي، ب- المنهج الإجرائي، ج- المنهج التجريبي، د- المنهج الخطابي، فبالنسبة إلى المنهج التقليدي يمكن القول بأنه مذهب يعتمد البيانات المستقاة من القناعات المخزنة في الحكايات والأقوال المأثورة والطقوس والممارسات، وأما الإجرائي فمستمد من علم اللهجات التصوري (Perceptual Diactology)، وأما التجريبي فينزع إلى توظيف طرائق علم النفس الاجتماعي، بتسجيل ردود أفعال المستجوبين حول حالة معينة، بينما يكرس المنهج الخطابي تحليل التعليقات التي تنشأ حول اللغة من قبل أحاديي اللغة تحديدا (شويرخ، ص. 126). كما تتصدى اللسانيات الشعبية إلى تحليل الخطاب اللغوي الشعبي للكشف عن القناعات المتصلة باكتساب اللغة الثانية.

## 6- اللسانيات النقدية والمنظور الإيديولوجي في ميزان التحليل النقدي للخطاب

تستند اللسانيات النقدية إلى أطروحة مفادها أنّ أنظمة اللغة والإيديولوجيا لا يمكن فصلها عن بعضها، وأن هذه الروابط المعدلة تبدو عادية، ولذلك لا تتخفى كأنها عادية، بينما هي في الواقع تمثل الاهتمام، وتحمله، وفي هذا البيان يؤكد نورمان فيركلف (Norman Fairclough, 1989/ 1995) أنّ اللغة هي المكان الرئيس للإيديولوجيا، وهذه الرؤية النقدية الاجتماعية متأثرة بأعمال مدرسة فرانكفورت النقدية حول مفاهيم السلطة الرمزية والعنف الرمزي ورأس المال الثقافي ورأس مال الرمزي، وأنماط السيطرة الجديدة، وهي مفاهيم واردة -أيضا- عند بورديو وفيركلف (2014، ص. 212)؛ فالأدوار اللغوية بوصفها أدواراً اجتماعية مبنية على روابط الفترة والإيديولوجية اللغوية الخفية، متجاوزة النظرة اللسانية التقليدية التي تركز جلّ اهتمامها على وصف الأنساق اللغوية ضمن التفاعل الاجتماعي بوصفها أداة للتوصل فقط، ومن جهة أخرى يمثل مصطلح «اللسانيات السياسية» والذي يعبر

عن مقاربة ألمانية لبوركهارت Burckhardt تعنى إجمالا بدراسة الخطاب السياسي، والذي يمكن أن تحمله مشاريع خطابات دائرة حول السياسة اللغوية والتخطيط اللساني عند الباحثين ذوي الاتجاه النقدي، الذين يركزون على علاقة اللغة بممارسة أشكال الهيمنة والظلم الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية خصوصا، يقول كالفي (Calvet,1989, p.203): «يفترض في التخطيط كلّه سياسةً هي سياسة من هُمْ في السلطة... بالتّدخل في اللغات؛ ليصبح جزءاً من لعبة السلطة»، وفي سياق آخر يشير كالفي إلى أنّه في العادة يوجد عالم اللغة في جانب القوة حتى لو كان يعدّ نفسه مجرد فنّي، أو ناصح... موظفو اللغة يغامرون بتحولهم إلى خدم للدولة... ويبدو أن التدخل من خلال التخطيط بتجريد المتحدثين من لغتهم الخاصة، ينفذ مجموعة صغيرة من المخططين التخطيط كلّه الذين يملكون كل القوة فوق شعب مخطط» (Calvet, 1989, p. 219–255).

إنّ هذا الإطار يطرح مشكلة متعلقة بوضع اللساني والمخطط عموماً، فالانحياز أمر حتمي يظهر من خلال تغييرات اللساني للأوضاع اللغوية والاحتجاج لها؛ فالتغييرات مصطنعة آليًا مع كتلة متغلبة، وهذا النوع من الأبحاث هو الذي يصطلح على تسميته باللسانيات السياسية.

من المهم جداً استثمار مفهوم رأس المال عند ب. بورديو P. Bourdieu لتفسير العلاقة التوزيعية بين اللغة والسلطة والإيديولوجيا الاجتماعية لإدراك فعالية استخدام اللغة والتخطيط لها، وتحويلها إلى رأس مال ذي قوة رمزية، وسلعة ذات قيمة في حركة السوق اللغوية، يخضع تداولها إلى منطق البيع والشراء والربح والخسارة في المنظور الاقتصادي، ولسنا في حاجة إلى التذكير بمفهوم اقتصاديات المعرفة وشروط سوق العمل، وتنمية رأس المال والاستثمار فيه، والذي أضحى موجهاً ديناميكاً للحياة الإنسانية المعاصرة، ولعل المثال الذي ضربه بورديو في تتبعه لسياسة التوحيد اللغوي والسياسي والاقتصادي التي فرضته فرنسا من فترة قبل الثورة إلى زمن قيام الجمهورية يوضح هذا التصور الذي يكشف عن جدلية التوحيد والقوة والسياسة إلى درجة التقديس الدستوري للغة الفرنسية، وتشريع القوانين المجرّمة لكل من يخالف سياسة التوحيد اللغوي بالرغم من البنية الإثنية المتعددة للمجتمع؛ إذ لا ينبغي أن نذهل عن ذلك المنهج الإلزامي الذي قضى باستعمال اللهجة البارسية شكلاً تواصلياً رسمياً بفعل القوة الرمزية التي اكتسبته بعد صراع مع الأطراف انتهى

بتهميش الفروق المحلية لصالح المواطنة الجمهورية (Bourdieu, 1991, p.48) على حد تفسيره.

تظهر الإيديولوجيا متغلغلة بقوة في سياسات لغوية أنتجتها الدول المستقلة بعد الحكم الاستعماري خصوصاً في قارة إفريقيا وجنوب شرق آسيا؛ كالهند –مثلاً– حيث أعاد التفكير الاستعماري إنتاج ذاته من خلال فرضه، أو اقتراحه لاختيارات لغوية بدعوى التوحيد اللغوي في المجتمعات الإثنية، وبدل أن تختار لغة وطنية تعطى لها القيمة الرمزية الجامعية تطرح لغة المستعمر حلا بديلا يحقق التوافقية، ويضمن التعايش، وينبري الخبراء المتحيزون لصياغة المبادئ العامة لهذه السياسة، وربما التخطيط والتنفيذ –أيضاً– على اعتبار عدم وجود خبراء محليين مؤهلين، وارتباط لغة المستعمر بالقوة الرمزية المعبرّة عن القوة الاقتصادية والتكنولوجية فينشأ خطاب سياسي داعم لها سرعان ما ينفذ إلى التفكير الجمعي ليشكل الهوية، ومعتقدات الجمهور، وسلوكه اللغوي إلى درجة التقديس، وواقع الحال خير دليل على تعظيم كثير من أبناء هذه الدول للغة المستعمر أكثر من تقديس الفرنسيين أنفسهم للفرنسيين.

لقد استطاعت اللغة الفرنسية –مثلا– أن تجد لها موضع قدم راسخة في شمال إفريقيا، بعد حصول دول المنطقة على استقلالها في مستويات عديدة، فتشكل حولها خطاب دعائي جاذب اتخذ من شعار» الفرنسية غنيمة حرب» نسقا فكريا وثقافيا يتحرك ضمنه مدبرو السياسات اللغوية، ومخططوها، من أجل التمكين لها، متذرعين بالمعطيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية.

إنّ السياسة اللغوية وصنوها التخطيط اللساني ليسا حياديين من الناحية الفلسفية مطلقاً، وقد جادل كالفي في كتاب «حرب اللغات» عن هذا التصور، وشحذ له عشرات الأدلة الواقعية لإثباته، ومن جهته ينبّه ريسينتو (Ricento, 2000) إلى ما تحمله كثير من السياسات اللغوية من إمبريالية لغوية خصوصاً ما تعلق بسياسة نشر الإنجليزية، وفرضها في الدول النامية. هذا ويشكل موضوع إيديولوجيا الخطاب بؤرة اهتمام محللي الخطاب الذين يؤمنون بأنّ السياسة الممارسة من خلال أساليب أداء اللغة التي يتبعها السياسيون في ادعاءاتهم قمينة بأن تفحص، وتستكشف إستراتيجياتها الخطابية بمقاربات متعددة، لعل أهمها أثرا مقاربة التحليل النقدي للخطاب، ويبدو أن هذا المجال ما زال مهملاً خصوصاً في أبحاث

اللغويين العرب لاعتبارات عديدة أبرزها عدم التوسع في مجالات تحليل الخطاب، والاكتفاء بتحليل النصوص الإبداعية، وانحسار فهم أغلبهم للسانيات التطبيقية في حقل تعليمية اللغات، واكتساب مهاراتها، وهو مفهوم ضيق لا يتماهى مع انفتاح اللسانيات التطبيقية على الدراسات البينية المستجدة، ولعل هناك سببا خارجيا يعزى إلى غياب شبه كلي لحرية البحث العلمي الجامعي التي تضمن حرية اختيار الموضوعات، وعدم مصادرة الحق في بحثها.

إنّنا أمام مفترق طريقين أحدهما يركز على النظام اللغوي نفسه، فيخضعه إلى التحليل متناً ومكانة، ضمن جهاز التصور الخاص باللسانيات الخاصة والبنيوية، ويعد هذا التصور امتدادا لمفهوم اللسانيات الصلبة، أو ما يسمى بلسانيات المركز والداخل أيضا. وطريقة أخرى تهتم بسياقات استخدام اللغة، وسبل تداولها ومشكلاتها الثقافية والرمزية والإيديولوجية، وعادة ما يوصف هذا المجال بانتمائه إلى اللسانيات الرخوة أو اللينة، أو لسانيات الهامش (الخارج) (بنخود، 2015، ص ص.22–17–11)، وعادة ما تهيمن على دراساته المسوح الميدانية والمناهج الكمية المعتمدة لجمع البيانات اللغوية، وقد يلجأ إلى المناهج النوعية –أيضا– في سياق التفسير والتأويل، حيث يتدخل الباحث أو الخبير لإبداء مرئياته حول دلالات النسب الإحصائية المحصلة (ليتوسلتي، ليا، 1434، ص. 65)، ويبدو أنّ هذا المجال الواسع ظل منطقة معتمة في بحوث اللسانيات التطبيقية خصوصاً في البلدان العربية باستثناء محاولات محدودة الانتشار لعلّ من أبرزها أطروحتي أحمد العياشي ورشيد الكرش من المغرب، فأغلب الدراسات التي تصدّت إلى البحث في قضايا التخطيط اللغوي كانت تركز على الجوانب التقنية المتصلة بالأدوات، أو لنقل الجانب المعياري للتدخل اللغوي، غاضّة الطرف عن السياسات المتحكمة فيها بدعوى أنها غير متخصصة، وهذا التصور الواهم ناتج عن مغالطة وصفية لم يقل بها أغلب المتخصصين في اللسانيات التطبيقية الغربية، خصوصا ما طرحته اللسانيات النقدية منها.

في هذا السياق ينبغي العلم بأن اللسانيات التطبيقية النقدية ليست مجرد نقد للسانيات التطبيقية الكلاسيكية (المعيارية)، أو مجرد إضافة للمنهج السياسي النقدي فيها، إنهّا مجال لساني تطبيقي موسع يدفع الحدود التقليدية للعلم إلى أبعد حدّ، باعتماد مجموعة واسعة من الحقول النظرية والتجريبية (بنيكوك، 2/845) المتضافرة مستهدفة نقد كلّ الرؤى والممارسات السابقة خصوصاً تلك المتعلقة

بالعملية التعليمية، وبناءً عليه تتشكل ممارسة تحليلية ذات أفق إجرائي تتقاطع فيها حقوق نقدية أخرى مثل: اللسانيات النقدية والتحليل النقدي للخطاب، وعلم طرائق التدريس النقدي وأصوله، ونظرية القراءة النقدية واللسانيات الاجتماعية النقدية، ويمثل التحليل النقدي للخطاب المحرك الأساس، والمحور المركزي للسانيات التطبيقية النقدية بوصفه مسلكاً لتحقيق الوعي النقدي باللغة، وتسمح بممارسة تمنح السلطة للمتعلمين عن طريق تزويدهم بالإطار التحليلي النقدي لمساعدتهم في انعكاسه على خبراتهم، وتجاربهم اللغوية الخاصة، وعلى ممارسات الآخرين اللغوية في المؤسسات التي ينتمون إليها.

يوضح كريس (Keress, 1990, p.04–99) في هذا الإطار أنّ التحليل النقدي للخطاب، وعلى عكس تحليل الخطاب، أو اللسانيات النصية ضمن أهدافهما الوصفية لديه هدف سياسي أكبر لوضع أشكال النصوص وعمليات إنتاج النصوص، وعملية القراءة مع تركيبات السلطة التي أبرزتها في أزمة، ويهدف التحليل النقدي للخطاب إلى إظهار كيفية ارتباط الممارسات اللغوية الخطابية بالتراكيب الاجتماعية–السياسية الواسعة للسلطة والسيطرة، وفي ميدان تحليل خطاب السياسات اللغوية سيكون من مهام التحليل النقدي للخطاب بحسب منظور فيركلف Norman Fairclough) استكشاف منهجي للعلاقات البهمة للسببية والتصميم بين (أ) الممارسات والأحداث والنصوص الخطابية المعينة. و(ب) علاقات وعمليات التراكيب الاجتماعية والثقافية الواسعة، وبحث كيفية ظهور هذه الممارسات والأحداث والنصوص التي يتم تشكيلها في طريق علاقات السلطة والصراع عليها (فيركلف، 1995، ص. 123). من جهة أخرى يفترض أن تشترك دراسات السياسة اللغوية والتخطيط اللساني ضمن حقل اللسانيات التطبيقية النقدية للأسباب التي ذكرت في سياق سالف، بالرغم من المساعي العديدة التي استهدفت المحافظة على الطبقة الخارجية للموضوعية العلمية، حيث يجادل المهتمون بدراسات التحليل النقدي عن سذاجة المناهج اللغوية الاجتماعية الشكلية التي أغفلت الأساس السياسي للتخطيط اللساني خصوصا مع عجز مناويلها الشكلية عن مواجهة مشكلات تطرحها العدالة الاجتماعية اللغوية والاضطهاد اللغوي والتهميش اللغوي الاجتماعي، فاللغة في هذا السياق أداة أساسية لتركيب الاختلاف؛ وممارسة الهيمنة والسيطرة الاقتصادية والثقافية.

لقد ارتبط المنظور الأكثر حداثة للسانيات التطبيقية برؤية ناقدة عرفت بالمقاربة النقدية التي تبتغي تحقيق التغيير الاجتماعي (حسن، 2008، ص ص. 126–100)، مستوعبة لمجالات لغوية عديدة، منفتحة على قضايا وتخصصات أوسع من تلك التي كانت في السبعينات، ثم الثمانينات من القرن المنصرم؛ فقد اتجهت الدراسات مع مطلع الألفية الجديدة إلى دراسة الخطاب الصفي وتصميم المقررات الدراسية وفق رؤية تفاعلية توظف البرمجيات الحاسوبية، وزيادة الاهتمام بلسانيات المتون اللغوية (Linguistic corpora)، ولعلّ إحدى مسؤوليات المتخصصين –اليوم– مواجهة المفاهيم الشعبية المتعلقة باللغة والقواعد والنظريات اللغوية المتصلة بعمل اللغة (طوليفنسن، 2007، ص ص. 28–23) حتى أضحت شتى الممارسات اللغوية، وكيفية توجيهها تعليميا وثقافيا واجتماعيا بؤرة الإطار التخصصي المعين. وفي هذا الصدد ينعى المهتمون باللسانيات التطبيقية النقدية على نظرائهم المشتغلين باللسانيات التطبيقية المعيارية سلوكهم تجاهلهم للمخاوف الاجتماعية والسياسية المهدرة لوضع اللغة ومستخدمي واسمين منهجهم «بـ: منهج النعامة (الرأس في الرمل)، في حين أننا نرى النعامة يمكن أن ترى تركض عبر العديد من المناهج ذات الاتجاه السائد للسانيات التطبيقية مدعية الحياد؛ بينما تروج رؤية محددة حدّ العالم، وهذا في الحقيقة إنكار منافق للمسؤولية السياسية والأخلاقية والفكرية والثقافية. وما ينبغي تأكيده في هذا المقام أن اللسانيات التطبيقية النقدية منهج دينامي، متحول باستمرار لأسئلة اللغة في السياقات المتعددة بدلاً من طريقة أو مجموعة تقنيات ثابتة؛ إنها طريقة للتفكير والعمل الإشكالي الدائم يتجاوز مجرد كونها حقلاً بينيا متداخل الاختصاصات مبنياً على نموذج هجين بين المعرفتين النظرية والتطبيقية وعلى صعيد حقول متعددة، تمتح منها مقاربتها ومنهجياتها وأدواتها التحليلية (بن رمضان، 2015، ص ص. 135–128).

## خاتمة

إن انفتاح اللسانيات التطبيقية على مداخل معرفية متعددة قد حقق لها سمة التداخل الاختصاصي، فلم تعد ممارساتها الميدانية منغلقة على موضوعات تخطيط المتن بالطرق التقليدية، بل انخرطت في مسارات الثورة العلمية الحديثة، وتحدياتها التكنولوجية، وأبرزها تحديات الذكاء الاصطناعي وصناعة البرمجيات،

ومن جهة أخرى أضحى موضوع السياسات اللغوية، وتصميم مخططاتها اللسانية بؤرة اهتمام التحليل النقدي للخطاب، واللسانيات التطبيقية النقدية التي تعنى ببسط أوجه العلاقة بين اللغة والسلطة والهيمنة الإيديولوجية في مجمل مواقف الأفراد والمؤسسات السياسية من اللغات، وأشكال تدبير شؤونها، الأمر الذي جعل موضوعات الهوية والعنصرية ودراسات ما بعد الاستعمار وعلاقة اللغة بالجنس والقانون والأقليات اللغوية، ولغات المهمشين، ودراسات اكتساب اللغة الثانية من صميم أبحاث اللسانيات التطبيقية بوصفها نظرية عامة في السياسة اللغوية والتخطيط اللساني، وربما سيعد ذلك شكلا من تسييس اللسانيات التطبيقية (Politization).

لقد أضحت اللسانيات التطبيقية النقدية أكثر من مجرد إضافة بُعد نقدي للسانيات التطبيقية، فقد تفتح مصفوفة كاملة من الأسئلة والمخاوف والتحديات مثل: الهوية، والعنصرية ولغات الأقليات والحقوق اللغوية والعدالة والأمن اللغوي وأخلاقيات الممارسة اللسانية، وإعادة إنتاج التخطيط اللساني والسياسة اللغوية، والإبقاء اللغوي، وتعليم اللغة لأغراض خاصة، ودراسات محو الأمية، وغيرها من القضايا التي لم تكن حاضرة في الأنموذج المعياري للسانيات التطبيقية الكلاسيكية.

إن هذه الحقول المتقاطعة في سياق الدراسات البينية لجديرة بأن يهتم بها في الدرس اللساني الأكاديمي العربي، حيث يعاين عزوفا، أو ترددا لدى المختصين من مزاولة القول في هذه الأطر؛ بالرغم من أهميتها القصوى في ميدان صناعة التخطيط اللساني، وممارسته، وتحقيق الغاية المشروعة للتحليل النقدي للخطاب، وأبرزها توعية الجمهور بمخاطر المشروع السياسي للإمبريالية الجديدة التي تسعى إلى تسهيل إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وإعادة ترتيبها وفق متطلبات رأسمالية عالمية من دون قيود، متخذة من غطاء عالمية اللغة الإنجليزية، والحاجة العلمية والتكنولوجية لإنتاج المعرفة ذريعة لها، ولا سبيل -في تقديرنا- إلى إدماج الإطار المستجد لدراسات التخطيط اللساني في البحث الأكاديمي العربي إلا بإعادة النظر في سياسة البحث العلمي، وتدريس اللسانيات منفتحة على الدراسات البينية لخدمة مشاريع التعريب، والتمكين للغة العربية العالمة في مؤسسات البحث العلمي دون غيرها.

## المصادر والمراجع


- الإبراهيمي، خولة طالب. (2013). *الجزائريون والمسألة اللغوية، عناصر من أجل مقاربة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري* (محمد يحيتن، ترجمة.). (ط 2)، دار الحكمة، الجزائر.
- أرندت، حنة. (2018). *ما السياسة؟* (زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، ترجمة.). (ط 2)، منشورات ضفاف، بيروت.
- الأوراغي، محمد. (2002). *التعدد اللغوي انعكاساته على النسيج الاجتماعي* (ط 1). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة بحوث ودراسات 36؛ مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- بازي، محمد. (2019). *سؤال الأنموذج في تدريسية اللغة والأدب وفلسفة القيم* (ط 1). منشورات القصبة، أكادير، المغرب.
- باكر، بول. (2018). *المصطلحات المفاتيح في تحليل الخطاب* (ناصر غالي، ترجمة.). (ط 1). دار جامعة الملك سعود، الرياض.
- بركلي، هربيرت. (2010). *اللسانيات الشعبية، ضمن: سليفان أورو، تاريخ التفكير اللساني، نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب* (عبد الرزاق بنور، ترجمة.). (ط 1). المركز الوطني للترجمة، تونس.
- البريدي، عبد الله. (2019). *اللغة لا تحمي ذاتها، مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات*، سلسلة مباحث لغوية، (53)، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض.
- بن رمضان، صالح بن الهادي. (1436). *التفكير البيني، أسسه النظرية وأثره في دراسة اللغة العربية وآدابها* (ط 1). مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، سلسلة دراسات بينية، (2)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- بنخود، نور الدين. (2015). *دليل الدراسات البينية العربية في اللغة والأدب واللسانيات* (ط 1). مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- بنيكوك، ألاستر. (2006). *اللغويات التطبيقية النقدية*، ضمن: المرجع في اللغويات التطبيقية، (حسين عبيدات وماجد الحمد، ترجمة.). دار جامعة الملك سعود، الرياض.
- بينتو، لويس. (2014). *نظرية العالم الاجتماعي عند بيار بورديو* (محمد أمطوش، ترجمة.). (ط 1). عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- جوزيف، جون. (2007). *اللغة والهوية*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
- الحاج صالح، عبد الرحمن. (2007). *أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية*، ضمن: بحوث ودراسات في علوم اللسان، (ط 1). موفم للنشر، الجزائر.
- حسني، هنية. (2017). أهداف السياسة اللغوية، دراسة تحليلية لمواثيق التربية والتعليم بالجزائر. *مجلة دفاتر*، (18)، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

- خطابي، محمد. (2019). *السياسة اللغوية، مفاهيم ومسارات* (ط 1). مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض.
- داود، محمد. (2015). مفارقات الواقع اللغوي في تونس بين السياسة والتخطيط والإيديولوجيا والبراغماتية، ضمن: السجل العلمي للندوة الدولية «التخطيط والسياسة اللغوية، تجارب من الدول العربية» (ط 1). مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه، الرياض.
- الذيب، رياض بن صالح. (2023). اقتصاديات التعلم في إطار التخطيط اللغوي، *مجلة التخطيط والسياسة اللغوية*، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، سنة 9، (17).
- رايت، سو. (2018). *السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من عصر القومية إلى عصر العولمة* (ط 2). (أحمد بن عبد الله البنيان، ترجمة.). معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الربيعي، ندى فاضل.، والزبيدي، عباس. (2020). *العبودية مقابل الأمن، تكنولوجيا السيطرة على البشر* (ط 1). الرافدين، بيروت.
- إدوارد، سعيد. (2008). *السلطة والسياسة والثقافة*، في غاوري فسواناثان (تقديم.). (ط 1). (نائلة قليقيلي حجازي، ترجمة.). دار الآداب، بيروت.
- سوان، جون.، وديوميريت، آنا.، وليليس، تيريزا.، وميسرثي، راجند. (2019). *معجم اللغويات الاجتماعية* (ط 1). (العبد الحق فواز.، وأبو ملحم عبد الرحمن، ترجمة.). منشورات مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، سلسلة معاجم 4، دار وجوه، الرياض.
- سوندروز، ف. (2009). *من الذي دفع للزمار، الحرب الباردة الثقافية* (ط 4). (طلعت الشايب، ترجمة.). تقديم: عاصم الدسوقي، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- الشمري، عقيل.، وميغري، منصور. (2017). *التصورات الشعبية عن اللغة في الأدبيات اللسانية المعاصرة، مقاربة أبستمولوجية*، ضمن: التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم، وقضايا، وحالات، سلسلة مباحث لغوية (31)، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه، الرياض.
- الشملان، أسعد صالح. (2020). «من الإيديولوجيا إلى الخطاب، دراسة في المقاربة ما بعد البنيوية لمفهوم الخطاب السياسي»، *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، جامعة القاهرة، مجلد *21*، (02)، أبريل.
- الشويرخ، صالح ناصر. (2017). *قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية* (ط 1). سلسلة دراسات 11، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- صالح، محمود إسماعيل. (2023). *دراسات في اللسانيات التطبيقية* (ط 1). سلسلة برامج الأولويات البحثية، عدد (14)، مركز التميز البحثي في اللغة العربية بالتعاون مع مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- طوليفنسن، أ.جيمس. (2003). السياسة اللغوية وتعلم اللغة (خطابي محمد، ترجمة.). *مجلة علامات*، مجلة علمية مثقفة، المغرب، عدد (20).
- عبد الحي، أشرف. (2017). «نحو تسيس اللسانيات التطبيقية، التصورات الشعبية للغة»،

ضمن: التصورات الشعبية عن اللغة العربية، مفاهيم، وقضايا، وحالات، سلسلة مباحث لغوية (31)، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، دار وجوه، الرياض.
- عثمان، إبراهيم عيسى. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع* (ط 1). دار الشروق، الأردن.
- العصيلي، عبد العزيز. (2023). *المعجم الموسوعي لمصطلحات اللسانيات التطبيقية*، محمود إسماعيل صالح (مراجعة.)، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض. (جزءان).
- الغوث. (2020). «الهوية بعد الحادي عشر من سبتمبر»، ضمن: الحرب الباردة على الكينونة العربية، (ط 1). ابن النديم ودار الروافد، الجزائر، لبنان.
- الغوث، مختار. (2020). *اللغة هوية* (ط 1). ابن النديم ودار الروافد، الجزائر، لبنان.
- فاسولد، رالف. (2000). علم اللغة الاجتماعي للمجتمع (ط 1). (إبراهيم صالح الفلاي، ترجمة.). النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (1998). *المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي*، دار توبقال، الدار البيضاء، الكتاب الأول.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (2014). *السياسة اللغوية في البلاد العربية* (ط 1). دار الكتاب الجديد، بيروت.
- فوكو، ميشال. (1987). *حفريات المعرفة* (ط 2). (سالم يفوت، ترجمة.). المركز الثقافي العربي، بيروت– الدار البيضاء.
- فيركلف، نورمان. (2009). *تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي* (طلال وهبة، ترجمة.). المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- قلالة، محمد سليم. (2017). التحليل المورفولوجي، وبناء السيناريوهات، *مجلة استشراف للدراسات المستقبلية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الكتاب الثاني.
- كالفي، ج.ل. (2009). *السياسات اللغوية* (ط 1). (يحياتن محمد، ترجمة.). الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- كالفي، ج. لويس. (2008). *حرب اللغات والسياسات اللغوية* (حسن حمزة، ترجمة.). مراجعة سلامة بزي–حمزة، بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الكناني، شفاء. (2022). *الخطاب الدعائي والقوة الناعمة في وسائل الإعلام الجديدة* (ط 1). دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- لوبيانكو، جوزيف. (2006). «التخطيط اللغوي كعلم لغة تطبيقي». في آلان دوفيس وكاثرين هلدر (محرر.)، *المرجع في اللغويات التطبيقية*، (ماجد الحمد وحسين عبيدات، ترجمة.). (ط 1). دار جامعة الملك سعود، الرياض.
- ليتوسيليتي، ليا. (1434). *مناهج البحث في اللسانيات* (صالح العصيمي، ترجمة.). معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- ماكدونيل، ديان. (2001). *مقدمة في نظريات الخطاب* (ط 1). (عز الدين إسماعيل، ترجمة.). المكتبة الأكاديمية، مصر.

- مانغنو، دومينيك. (2008). *المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب* (ط 1). (محمد يحياتن، ترجمة.). الدار العربية للعلوم ناشرون ومنشورات الاختلاف، بيروت- الجزائر.
- المحمود، محمود بن عبد الله. (2018). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية، تأصيل نظري، *مجلة التخطيط والسياسة اللغوية*، مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، السنة الثالثة، عدد (6)، إبريل.
- المسيري، عبد الوهاب.، والتريكي، فتحي. (2003). *الحداثة وما بعد الحداثة* (ط 1). دار الفكر المعاصر، دمشق.
- معافة، هشام. (2020). حنة أرندت، فلسفة الفعل السياسي، من الفردية إلى التعددية، *مجلة دراسات*، المجلد 7، عدد (2).
- Bourdieu, P. (1991). *Language and symbolic, power.* Cambridge MA: Harvard. University Pres.
- Kres, G, (1990). critical discourse analysis, in W. Grabe. (ed) Annual Review of Applied Linguistics (*11*).